

## USCIRF- RECOMMENDED FOR COUNTRIES OF PARTICULAR CONCERN (CPC)

«اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) لجنة حكومية فيدرالية تابعة للولايات المتحدة، وهي لجنة مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) تعمل على رصد ممارسة الحق في حرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF)، التي أنشئت بموجب أحكام قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA) الصادر عام 1998، على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة، وتُقدّم كذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. كما أن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) كيان مستقل ومنفصل ولا يمت بصلة بوزارة الخارجية الأمريكية. ويأتي التقرير السنوي للجنة لعام 2020 تكليلاً للعمل الدؤوب الذي قام به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عام كامل لتوثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع ولتقديم توصيات سياسية مستقلة للحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا التقرير السنوي لعام 2020 يشمل الأحداث الواقعة في المدة ما بين شهري يناير وديسمبر عام 2019، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة الواقعة خارج هذا الإطار الزمني. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني [هنا](#) أو الاتصال مباشرة بـ «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) على الرقم 202-523-3240.

### النتائج الرئيسية:

سوريا، في نوع من الإحلال الديني العرقي الثقافي القسري يُشبه ذلك الذي أشرفت على إجرائه في عفرين في عام 2018. في الوقت نفسه، احتفظت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (المعروفة بالإنجليزية بالاختصار AANES) بسيطرتها على بقية المنطقة الشمالية الشرقية، وواصلت تمسكها بالتزامها بتحقيق قدر كبير نسبيًا من إقرار الحريات الدينية وغيرها من الحقوق المدنية في المناطق الخاضعة لسلطتها.

ومع أن عام 2019 لم ترد فيه أدلة على وقوع انتهاكات صريحة بحق الحريات الدينية في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، إلا أن الحكومة قد واصلت قمعها العاشم لحقوق الإنسان، بما لذلك من **تداعيات جسيمة** على العائدين والطوائف ممن يُشبهتهم في مشاركتهم في الأعمال المناهضة للنظام أو في القتال ضده. أما أحوال الأقليات الدينية والعرقية في محافظة إدلب فبقيت عصبية، حالهم في ذلك حال جميع المدنيين؛ إذ عملت قوات النظام و**حلفاؤها** من إيران، وحزب الله اللبناني، وروسيا، على استهداف الفصائل المسلحة و**البنية التحتية المدنية**، وذلك في إطار مساعيهم المبذولة منذ أبريل لاستعادة المناطق المتبقية من قبضة المتمردين على النظام. ومع أنه ما يزال من الصعب تقييم أحوال الحريات الدينية تقييمًا واضحًا في ظل هذه الظروف، إلا أن التقارير تُظهر أن **هيئة تحرير الشام**، التي تنشط في محافظة إدلب، وتُصنّفها الولايات المتحدة بوصفها جماعة إرهابية، قد واصلت ممارستها القمع بمسوغات دينية، ومن ذلك ما ارتكبه من **بطش ورجم** بحق إحدى النسوة الأرمنيات في شهر يوليو.

في عام 2019، ظلت أوضاع الحريات الدينية في سوريا على نحو ما كانت عليه رهن أخطار جليلة، وبخاصة في خضم الصراع والأزمة الإنسانية في البلاد. وكان أبرز المستجدات البؤساء تلك **الخاتمة الناجحة** التي كُلت بها حملة التحالف الدولي للقضاء على تنظيم داعش (GCDI)، في شهر مارس، باجتماعها شافئة مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من معقلهم الأخير في بلدة باغوز في الغوطة الشرقية. فحين كان التنظيم يبسط يده جديًا على الأراضي في تلك البلاد، كانت أيديولوجيته وأعمال الإبادة التي يرتكبها **تُمثّل** الخطر الأكبر على الحريات الدينية الذي يُحقيق بمختلف الأقليات الدينية والغالبية السنية على حد سواء. غير أنه في التقاعس عن إيجاد حل مستديم لأكثر من 68 ألفًا من مقاتلي التنظيم وأفراد عوائلهم ممن **أودعوا** في معسكرات الاعتقال، واستمرار فولول التنظيم في شن **هجماتهم** على المدنيين وأفراد قوات التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية، ثمة ما يُذرّج جديًا بأن خطر داعش ما **يزال قائمًا**.

ومع أن هذا العام قد استهلّ بتغيير الولايات المتحدة خططها بسحبها القوات الأمريكية من شمالي شرق سوريا، إلا أن هذا الانسحاب، وما تبعه من اجتياح طالما هدّدت به تركيا و**جدد** في شهر أكتوبر، كان نتاجهما التعجيل بتهجير بعض الطوائف العرقية والدينية مما يُسمّى بـ «المنطقة الآمنة» التي أقامتتها تركيا بالتعاون مع حلفائها في الجيش السوري الحر. وقد **أثارت هذه الأحداث، أيضًا، المخاوف** من أن تكون الحكومة التركية قد بدأت نقل اللاجئين السوريين نقلًا جماعيًا إلى تلك المنطقة المحتلة، وكثير منهم ينتمون إلى مناطق أخرى من

### التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- تصنيف سوريا بوصفها «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC) لتورطها في ارتكاب انتهاكات مُمنهجة ومتواصلة وجسيمة بحق الحريات الدينية، على النحو الوارد بيانه في قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA).
- تصنيف هيئة تحرير الشام بوصفها «كيانًا مثيرًا للقلق على نحو خاص» (EPC) بسبب تورطها في ارتكاب انتهاكات مُمنهجة ومتواصلة وشنيعة بحق الحريات الدينية، على النحو الوارد بيانه في قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA)، بدلاً من قصر هذا التصنيف على جبهة النصرة التابعة لها.
- تقديم المساعدات لدعم الأقليات الدينية والعرقية المعرضة للخطر في سوريا؛ وذلك بموجب أحكام قانون الإغاثات الطارئة والمساعدة فيما يتعلق بالإبادة الجماعية في العراق وسوريا لعام 2018 (P.L. 115-300)، واستغلال الموارد المستحدثة بموجب أحكام قانون إيلي ويزل لمكافحة الإبادة الجماعية والجرائم الوحشية لعام 2018 (P.L. 115-441)، مع صرف كامل المبلغ الإضافي البالغ قدره 50 مليون دولار أمريكي الذي **أعلن عنه** البيت الأبيض في منتصف شهر أكتوبر.
- ممارسة الضغط الشديد على تركيا لتقديم جدول زمني لانسحابها من سوريا، مع ضمان عدم توسيع قواتها العسكرية أو حلفائها من الجيش السوري الحر لمنطقة نفوذهم في شمالي شرق سوريا، أو إجراء أي عمل من أعمال التطهير الديني أو العرقي في تلك المنطقة، أو انتهاك حقوق الأقليات الدينية والعرقية من المستضعفين فيها.

- زيادة مشاركة الولايات المتحدة مع الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وزيادة المساعدات المُقدَّمة إليها، ومنها النظر في إعفاء المناطق التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية فحسب من العقوبات، مع الإسهام في المساعي المبذولة لتمويل البرامج في تلك المناطق وتطويرها لتعزيز التسامح بين المذاهب والأديان، وتخفيف حدة التوترات الطائفية، وتعزيز احترام الحريات الدينية وما يتصل بها من الحقوق؛ وذلك عن طريق المنظمات المعنية غير الحكومية وما إليها من الجهات التي لها التوجهات ذاتها.

## الموارد والأعمال الرئيسية لدى اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)

- الاستماع: [حماية دور العبادة والأماكن المقدسة في أكتوبر عام 2019](#)
- بيان صحفي: [العملية العسكرية التركية في شمالي شرق سوريا](#)
- بيان صحفي: [اليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف القائم على أساس الدين أو المعتقد](#)

## معلومات مرجعية

تشير [التقديرات](#) إلى أن عدد سكان سوريا دون 20 مليون نسمة بقليل، وإن بقي منه – [حتى نوفمبر عام 2019](#) – 6,7 ملايين لاجئين خارج البلاد، إلى جانب عدده قدره 6,1 ملايين من المهجَّرين داخل البلاد. وهذه التركيبة السكانية متنوعة عرقياً ودينياً؛ إذ إن ما نسبته 74% منهم من المسلمين السُنَّة، و13% من العلويين والشيعية والإسماعيلية، في حين يشكل المسيحيون الآشوريون والمارونيون والأرمن وغيرهم 10%، والدروز 3%، إلى جانب عدد قليل من اليهود السوريين الذين يسكنون دمشق وحلب. غير أنه من الصعب تقييم دقة هذه الأعداد في خضم النزاع الذي ما تزال رحاه تدور منذ تسع سنوات في البلاد، وذلك بسبب ذلك العدد الهائل من اللاجئين والمُهَجَّرين داخلياً.

ومع أن سوريا دولة غالب أهلها من السُنَّة، إلا أن الأقلية الدينية العلوية قد أحكمت قبضتها على مفاصل الدولة السياسية والعسكرية منذ أن استولى حافظ الأسد؛ وهو والد الرئيس الحالي بشار الأسد، على السلطة عام 1970. وعلى مدى العقود الأربعة التي أعقبت ذلك، قبض نظاما الأسد بيد من حديد على زمام السلطة بفضل بنية مُعقَّدة من الأيديولوجية البعثية، والقسر الغاشم، وإغراء النخب الاقتصادية، وعرس [تصور](#) مفاده قدرة النظام على حماية الأقليات الدينية الأخرى. ورغم ذلك كله، انهارت هذه البنية الهشة على إثر انتفاضة شعبية هبت في شهر مارس عام 2011، وتحولت – عقب رد الحكومة عليها بوحشية – إلى صراع مسلح على الصعيد المحلي في بادئ الأمر، وإن اتسعت دائرته فيما بعد لتشمل عدداً من الجهات الإقليمية والدولية بحلول منتصف عام 2015. وقد اتسم هذا الصراع منذ ذلك الحين بتجاهل الحكومة المطلق للخسائر التي تقع في صفوف المدنيين، ومن ذلك استهدافها للمستشفيات والكنائس، وحتى المدارس في سعيها لسحق المعارضة بجميع أطيافها.

## تحرير الأراضي من قبضة داعش

ارتكبت تنظيم داعش، في أثناء مدة سيطرته، فظائع شعواء في جميع المناطق التي كانت في قبضته، ومن ذلك خطفه وإعدامه الآلاف من المسيحيين والأيزيديين والشيعية وكذلك بني مذهبه من السُنَّة الذين عارضوا حكمه. وكذلك كان سقوط آخر بؤرة له في سوريا، في شهر مارس عام 2019، خطوة فارقة على طريق حماية الحريات الدينية في المنطقة برمتها. ورغم خسارة داعش الأرض وسجن مقاتليه – هم وعوائلهم – إلى أجل غير مُسمَّى في ظل ظروف قاسية، واصل فوله مهاجمة قوات التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية وكذلك الأقليات الدينية وغيرها من الطوائف المستضعفة. ففي يوليو وكذلك في ديسمبر، على سبيل المثال، انفجرت سيارات مفخخة قرب كنائس في القامشلي؛ وهو ما أسفر عن إصابة عدد من المدنيين، ويُشتبه في أن التنظيم يقف وراء هذه التفجيرات. وفي 11 نوفمبر، أعلن التنظيم مسؤوليته عن قتل الكاهن هوسيب بيدويان، من كنيسة الأرمن الكاثوليك،

ووالده قرب دير الزور. بل إن تقريراً أرسله المفتش العام لمراقبة عمليات الطوارئ الخارجية (LIG-OCO) إلى الكونغرس الأمريكي، في شهر أغسطس، بشأن عمليات التحالف الدولي للقضاء على تنظيم داعش، قد حذر من أن التنظيم ما يزال لديه على الأرجح ما بين 14 ألف إلى 18 ألف مقاتل بين سوريا والعراق، وكانوا يظهرون بوادر لانبعث التنظيم من جديد.

## هشاشة الأحوال في شمالي شرق سوريا

مع انقضاء العام، بقيت المناطق الواقعة شمالي شرق سوريا، والتي تخضع للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وتحميها قوات سوريا الديمقراطية بدعم محدود من الولايات المتحدة والتحالف الدولي للقضاء على تنظيم داعش، مركزاً حيوياً ينعم بأجواء الحريات الدينية البتأة في سوريا. فقد استمرت سلطات الإدارة الذاتية، على نحو ما كانت عليه في العام السابق، في سماحها للمسلمين والمسيحيين والأيزيديين وغيرهم بممارسة شعائهم والتعبير عن انتماءاتهم الدينية علانيةً.

غير أن عزم الإدارة الذاتية الذي لا يلبث على تعزيز أجواء الحريات الدينية وغيرها ظل في خطر بالغ مع نهاية عام 2019؛ وذلك بسبب الانسحاب الجزئي للقوات الأمريكية من تلك المناطق في شهر أكتوبر وما تلاه من اجتياح القوات التركية لها. ومع أن القوات التركية تزعم أنها تحد من هجماتها على المدنيين داخل نطاق قدره 75 ميلاً من حدودها الإقليمية، إلا أن جماعات حقوق الإنسان قد اتهمت الجيش السوري الحر، الذي تتحكم فيه تركيا، بارتكاب انتهاكات جسيمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ففي 12 أكتوبر، سحب مقاتلون من «تجمع أحرار الشرقية» الناشطة السياسية الكردية «هفرين خلف» من سيارتها وأعدموها. وبعد ذلك بأيام قلائل، وردت الأنباء بأن أفراداً من فصيل مسلح آخر قد خربوا إحدى الكنائس الأرمنية في تل أبيص في محاولة منهم للإبهايم بأن وحدات حماية الشعب الكردي (YPG) قد ملأتها بدعايتها. كذلك، فرَّ أكثر من 200 ألف فرد في البداية من المنطقة نتيجة أعمال العنف هذه، وخوفاً من توسيع العمليات العسكرية التركية، بينما بقى نحو 75 ألف آخرين في ملاجئ المهجَّرين داخلياً، أو في المدارس الواقعة شمالي شرق سوريا، أو في مخيمات اللاجئين شمالي العراق بحلول أواخر عام 2019، في حين أن ما يُقدَّر عددهم بنحو 117 ألف من المدنيين قد عادوا. ووفق ما تُفيد به مصادر اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)، فإن غير أولئك ممن التزموا أماكنهم، ومنهم أفراد من طائفة كردية من المسيحيين من أصول مسلمة، لم يواجهوا بعد أي أعمال عنف مباشرة، وإن ظلوا في حالة خوف مستمرة. وقد شهدت تلك المنطقة الحدودية، مع انقضاء العام، انفجاعة هشة في ظل عمل دوريات الوحدات التركية والروسية والسورية والأمريكية على امتداد الطرق الرئيسية لمنع التصعيد. وما تزال الأقليات الدينية في المناطق الأخرى التي استولت عليها تركيا في وقت سابق، ومنها عفرين، في تتعرض للاضطهاد والتهميش، وبخاصة المهجَّرين منهم من الأيزيديين والمسيحيين.

## السياسة الأساسية للولايات المتحدة

بقيت سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا، في عام 2019، بإزاء مواجهة الديناميات المتغيرة التي ما تزال تُربكها منذ اندلاع الصراع المسلح هناك. فقد أسهمت القيادة الأمريكية لقوات التحالف الدولي للقضاء على تنظيم داعش، بالشراكة مع قوات سوريا الديمقراطية وغيرها من الحلفاء، في تحقيق أكبر إنجاز في عام 2019؛ ألا وهو تحرير الأراضي التي كانت في قبضة داعش في شهر مارس. غير أن منطقة شمالي شرق سوريا، التي كانت فيما مضى معقل داعش، والتي ازدهرت فيها الحريات الدينية بأكثر قدر ممكن على مدى العامين الماضيين، مثلت مرة أخرى تحديًا سياسيًا لإدارة الرئيس «دونالد ج. ترامب»؛ فقد [أعلن](#) البيت الأبيض عن انسحاب أمريكي كامل من شمالي شرق سوريا بتاريخ 6 أكتوبر، [بعد](#) [محادثة](#) أجريت مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. ثم جاء توغل القوات التركية بعد ذلك [ليُطلق](#) سلسلة من المفاوضات بين الجهات المعنية الرئيسية في

المنطقة، مع [تحذير](#) البيت الأبيض لتركيا بوجود اقتصار العمليات على المنطقة الحدودية، حتى كان الاتفاق على وقف إطلاق النار في نهاية المطاف، [بوساطة](#) من نائب الرئيس الأمريكي «مايكل ر. بنس» (Michael R. Pence) ووزير الخارجية «مايكل ر. بومبيو» (Michael R. Pompeo). واستأنفت القوات الأمريكية دورياتها المحدودة، [وتعهدت](#) بحماية الموارد الحيوية في الأراضي التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية لشمالي وشرق سوريا؛ وهو ما أسهم في إحداث انفراجة بعد جهد شاق بين مختلف القوات المسلحة العاملة على طول الحدود. وواصلت الولايات المتحدة دعمها أعمال الإغاثة الإنسانية في جميع أنحاء سوريا، ومن ذلك [إنفاقها](#) نحو 1,5 مليون دولار على تلك المبادرات التي أُتخذت في عام 2019. وفي شهر أكتوبر من العام نفسه، [أعلن](#) البيت الأبيض عن تخصيص مبلغ قدره 50 مليون دولار أخرى لجهود تحقيق الاستقرار والإغاثة للجماعات المستضعفة في سوريا، وإن لم تكن مسألة صرف هذه الأموال قد اتضحت بعد مع انقضاء المدة المشمولة بالتقرير.